

مكتب اليونسكو الإقليمي
للتربية في الدول العربية - بيروت



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

إجتماع دولي للخبراء

تعزيز الحوار بين الثقافات في الدول العربية

تقرير الاجتماع
بيروت - لبنان

لقاء نظمه مكتب اليونسكو الاقليمي - بيروت بالشراكة مع
حكومة المملكة العربية السعودية ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني،
وبالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي

اعد هذا التقرير حول اجتماع الخبراء «تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في الدول العربية»
سليم الصايغ، بروفيسور، ووزير سابق (لبنان).
تحرير وتنسيق ميسون شهاب، مستشار برنامج التعليم الأساسي، اليونسكو.
مراجعة حجازي إدريس، أخصائي برنامج التعليم الأساسي، اليونسكو.
تم تمويل تنظيم اجتماع الخبراء من قبل حكومة المملكة العربية السعودية في إطار مشروع:
تعزيز ثقافة السلام والحوار في الدول العربية.

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يمكنكم الكتابة أو الاتصال بـ:

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت

ص. ب. 5244 - 11

بيروت - لبنان

هاتف: 961 1 850013

فاكس: 961 1 824854

البريد الإلكتروني: beirut@unesco.org

الموقع على شبكة الانترنت: <http://www.unesco/beirut>

LB/2012/ED/RP/63

© جميع حقوق الطبع محفوظة

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت، 2012

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا التقرير هي من مسؤولية المؤلف وليست بالضرورة آراء
اليونسكو كما أنها لا تلزم المنظمة أبداً.

إن التسميات المستعملة والمواد الواردة في هذه المنشورة لا تعني ضمناً أبداً أنها تعبير عن آراء
اليونسكو لجهة الوضع القانوني في أي من الدول أو الأراضي أو المناطق الواقعة تحت سلطتها أو
في أي شيء له علاقة بترسيم الحدود.

”وجب اعتماد

مقاربة حديثة لثقافة حوار
تركز على التنوع الثقافي كمنطلق
لتعزيز التماسك الاجتماعي خاصة
وأن الدول في عصر التغييرات في طور
إعادة صياغة لدستورها ومؤسساتها
الرسمية وهي تبحث عن عقد
اجتماعي جديد.“

”إن الإطار المطلوب لثقافة الحوار

بين الثقافات هو إطار منهجي يعتمد بشكل عام،
ويترك من ثم للمبادرات المجتمعية والوطنية الحرة
لاعتماد السياسات الخاصة والعامة على هذا الاساس.
وبالتالي يعطي المشروع المطروح من قبل اليونيسكو
الخطوط العريضة لبعض الاولويات الاساسية التي
من شأنها ان تحفز الدول المعنية على استكمالها
بأولويات أخرى تعتمد على حاجاتها.“

المحتويات



7	الخلفية
11	الجزء 1 ملخص بأبرز مراحل الاجتماع
12	الحلقة 1: تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات
14	الحلقة 2: دور الصحافة والإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات
16	الحلقة 3: دور التعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات
19	الحلقة 4: الجلسة الختامية
21	الجزء 2 ملخص عن أبرز التحديات والأسئلة والتوصيات
25	الجزء 3 المرافق والوثائق المتعلقة بالاجتماع وبعض الصور المختارة
26	المرفق 1: الورقة الأساسية «تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في العالم العربي»
44	المرفق 2: جدول الاعمال
46	المرفق 3: الاسئلة المقترحة للنقاش

الخلفية



في إطار مشروع «تعزيز ثقافة السلام والحوار»، انعقد اجتماع دولي للخبراء حول تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في الدول العربية في بيروت في لبنان في 6 - 7 آذار/مارس 2120 في فندق الهوليداي إن في فردان - بيروت. نظّم مكتب اليونسكو هذا الاجتماع بالشراكة مع حكومة المملكة العربية السعودية ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وبالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي. وجمع هذا الحدث الذي امتدّ على مدى يومين اجتماعاً مهماً لـ 35 خبيراً ومختصاً من أكثر من 11 بلداً يمثلون شريحة واسعة من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات حل النزاعات والأبحاث والتربية ووسائل الإعلام والصحافة. ويشكل هذا الاجتماع أول نشاط ضمن سلسلة نشاطات ومدخلات إقليمية ستُنظّم ضمن إطار مشروع اليونسكو «تعزيز ثقافة السلام والحوار».

شملت أهداف الاجتماع ما يلي:

- مناقشة وتحديد الفرص المتاحة والتحديات الرئيسية ذات الصلة بتعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات على المستويين الإقليمي والوطني كمرحلة تجريبية في الدول العربية.
- مشاركة التجارب والمبادرات الناجحة التي تساهم في تعزيز السياسات والبرامج ذات الصلة بتعزيز ثقافة الحوار.
- الخروج بتوصيات ملموسة لتعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تنفيذ أنشطة البرنامج.
- تثبيت وتحسيس هيكل الدعم الإقليمي من أجل تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في الدول العربية.

لقد غطى الاجتماع ثلاثة محاور للنقاش المفتوح والعصف الذهني وهي التالية:

- تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات
 - دور الصحافة و الإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات
 - دور التعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات
- وبهدف رفع المشاركة إلى أقصى حد، شملت الجلسات مداخلات من عدة خبراء تبعتها نقاشات مفتوحة وعصف ذهني شمل كل المشاركين.

خلال الجلسة الافتتاحية، عرض كبار ممثلي المنظمات والمؤسسات المشاركة رؤيائهم وتطلعاتهم حول الاجتماعات ومتابعته عملياً. وبدأت الحلقة الأولى بعرض لورقة المعلومات الأساسية حول «تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في الدول العربية» التي أعدها وقدمها الدكتور سليم الصايغ. وتبعه حلقتان رئيسيتان ركّزتا على (أ) الصحافة والحوار بين الثقافات وب) التربية والحوار بين الثقافات. وانتهى الاجتماع بجلسة ختامية جرى خلالها عرض مجموعة توصيات واقتراحات ومخططات توجيهية لتعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في المنطقة.

مراجعة المرفق 1 لورقة المعلومات الأساسية.
مراجعة المرفق 2 لجدول أعمال الاجتماع المفصّل.

التمهيد الاجتماع

تحضيراً للاجتماع، أعدت ووزعت وثيقة على المشاركين تناقش وتعالج المسائل الرئيسية المتعلقة بتعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات وتهدف الى تأمين إطار للاجتماع ولفريق الخبراء كما تضع أسس مشتركة ومثمرة للنقاشات. بالإضافة الى ذلك، جرى تطوير سلسلة من الأسئلة المقترحة للنقاش أيضاً بعد أن اطلع عليها المشاركين أولاً.

وتمّ تعيين منسق لأساليب العمل لتولي تأطير نقاشات فريق الخبراء بشكل عام والاضطلاع بدور الميسر الرئيسي لكل الحلقات والجلسات.

لقد ضمّ الاجتماع ثلاث حلقات تضمّ كل منها بالإضافة إلى الميسّر، خبيراً أو خبيرين يؤمّنان المشورة حول مضمون النقاشات. وفي نهاية اجتماع كل حلقة، عرض الميسّر والخبراء سلسلة من التوصيات المختصة بالمسائل التي نوقشت.

مراجعة المرفق 3 حول سلسلة أسئلة التركيز.

التقرير الحالي

يعرض هذا التقرير الاجتماع الحالي أهم النقاط والمسائل الرئيسية التي طُرِحَت في ورقة المعلومات الأساسية الخاصة بالاجتماع، بالإضافة إلى النقاشات التي دارت خلال الحلقات المختلفة. وتشكل الأجزاء الثلاثة التالية صلب التقرير:

الجزء 1: ملخص عن المسائل والعناوين الرئيسية التي تطرق إليها كل فريق للخبراء. وهي كلها منظمّة بحسب الترتيب الزمني للاجتماع.

الجزء 2: ملخص عن التحديات والأسئلة والتوصيات والمخططات التوجيهية الرئيسية التي ناقشها المشاركون وسلطوا الضوء عليها.

الجزء 3: ويشمل كل المرافق والوثائق المتعلقة بالاجتماع وبعض الصور المختارة.

الجزء 1



ملخص بأبرز مراحل الاجتماع

الجلسة الافتتاحية

- **الميسر:**

الدكتور حجازي إدريس/مختص في التعليم الأساسي
مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

- **أعضاء فريق الخبراء:**

الدكتور حمد بن سيف الهمامي/المدير

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

الدكتور فهد السلطان/نائب الأمين العام

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني

الدكتور سليمان عبد المنعم/أمين عام

مؤسسة الفكر العربي

رَكَزَت الكلمات الافتتاحية على أهمية تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في الدول العربية، فهي تسمح بتفادي كل الانقسامات وتمكّن دول المنطقة من المضي قدماً نحو معالجة الاختلافات الحالية بشكل بناءً تماشياً مع القيم المشتركة. وأكّد ممثلو كل من اليونسكو ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومؤسسة الفكر العربي على التزام منظماتهم بتعزيز ثقافة السلام والحوار ولكنهم شدّدوا على ضرورة إنجاز ذلك من خلال التزام المنظمات الإقليمية وحكومات الدول العربية بصورة أكبر.

وشدّد أعضاء فريق الخبراء على أهداف الاجتماع وأملوا في أن تنعكس نتائجه من خلال نجاح مشروع اليونسكو وتعزيز ثقافة السلام والحوار في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم مدير عام وحدة التدريب في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني السيد عبدالله السخان وقائع رئيسية عن المركز ورؤياه ومهمته وتاريخه وأنشطته الرئيسية.

الحلقة ا: تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات

• الميسّر:

الدكتور سليمان عبدالمنعم/أمين عام
مؤسسة الفكر العربي

• المتحدث الرئيسي

معالي الدكتور سليم الصايغ، بروفيسور، وزير سابق (لبنان)

سلّطت الحلقة الضوء على المسائل الرئيسية والنقاشات المرتبطة بتعزيز ثقافة السلام والحوار بشكل عام مع التركيز بشكل خاص على الوضع الحالي والفرص المتاحة في المنطقة. كما أضاف دور الشباب ونهضة الشعوب العربية في عام 2012 سمة استثنائية الى العروض والنقاشات التي تلت.

حدّدت الحلقة إطار الموضوع عبر مراجعة المفاهيم والتعريفات الرئيسية. كما شدّدت على أهميّة التمييز بين «ثقافة الحوار» و«الحوار بين الثقافات» مع التوقف عند مفهوم الثقافة والنزاع والحوار والتفاعل في ما بينها .

واعتبر المتحدث الرئيسي أن خصائص التفاعلات الثقافية الرئيسية التي تؤدي إلى النزاع تدرج ضمن أربع فئات: الهوية القائمة على الهوية مسألة التعددية الدينية والفجوة القائمة بين الشمال والجنوب واشكالية الحوكمة، كما أشار إلى النقاط المهمة التالية:

• تأخذ النزاعات القائمة على أساس الهوية شكل الصراع من أجل البقاء (مثلاً مسألة الفلسطينيين أو الأقليات).

• يوصى بفصل الدين عن السياسة للقضاء على جذور هذه الفجوة. نظرياً، تنظم الديانة الإسلامية كل نواحي الحياة بما في ذلك الناحية السياسية ولكن التمييز بين أسمى المبادئ الدينية أو «العبادات» (مجموعة القوانين الرئيسية التي تولّد معايير إلزامية تطبّق على صعيد عام من دون استثناء. إنه واجب المؤمن تجاه خالقه). والمبادئ الدينية الأخرى أو «العادات» (مدونة سلوك أو عقد اجتماعي يربط المؤمن بغيره من المواطنين) هو المفتاح الذي يقدّم للإسلام فرص الانفتاح والمرونة كعاملين أساسيين لتطوير الحوار بين الأديان.

- على الصعيد الاجتماعي، شكّلت معدلات الفقر المقلقة والحد الأدنى للأجور والدخل في الدول العربية المحرّك الرئيسي للثورات القائمة ضد الأنظمة الحالية، مع الإشارة إلى أن غياب التنمية في هذه الدول ساهم في توسيع الهوة بين الجنوب والشمال وبين الدول الغنية والدول الفقيرة. ومن جهة أخرى وتماشياً مع العولمة، يجب العثور على حل لمسألة توزيع الثروات مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيع المبادرة الفردية وضرورة بناء القدرات. وثمة شرطان أساسيان لبلوغ هذه المرحلة هما تحديث الدولة وانفتاح المجتمع.

- ضرورة تطوير ميثاق اجتماعي في الدول العربية ومن الممكن الاستناد إلى الميثاق اللبناني لأن النقطة المحورية لأي ميثاق اجتماعي تقوم على رفاة الإنسان. والميثاق الاجتماعي هو عبارة عن جهد تفاعلي بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

وقد سلّط الضوء على ضرورة أن يتّسم الحوار «بالعزم والصراحة والانفتاح» مع الاعتراف بالتنوّع المذهبي والطائفي في الإسلام وبالصراع داخل المجتمعات العربية والحاجة إلى عرض العوامل والخصائص المهمة على غرار الفصل بين العلمانية والدين في الإسلام بهدف تفادي التهميش وحالة الركود المتواصل.

بعد العرض، أبدى المشاركون التعليقات والأفكار المتمحورة حول الخطوط العريضة التالية:

- ضرورة اعتبار الحوار كجزء من المنظور الإنساني الأوسع من دون حصره بالمنظور العربي؛
- الحاجة إلى التقييمات الحاسمة كجزء أساسي من ثقافة الحوار عبر طرح أسئلة مثل: أي نوع من الأشخاص نرغب في أن ينبثق عن الحوار؟ ما هو الصراع بين الهوية والطائفة الذي عمدت الأنظمة الاستبدادية إلى تغطيته؟
- ضرورة انفتاح الحضارة العربية وربط التقليد بالحدثة.

الحلقة ٢: دور الصحافة و الاعلام في تعزير الحوار بين الثقافات

ناقش الخبراء دور وسائل الإعلام والاتصال في تسهيل الحوار بين الثقافات واعتبروه التحدي الرئيسي في العالم العربي، لاسيما مع زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي أفرزت المواطن الصحفي بالإضافة إلى سهولة استعمال الشباب وسائل الإعلام الجديدة. وجرى التشديد على أن استخدام وسائل الاتصالات أمر حيوي لتعزير الفهم المتبادل بين الأفراد بعضهم البعض وبين مختلف الثقافات. ويُعتبر تمكين الشباب والمهنيين على استخدام وسائل الإعلام والصحافة مبادرة حيوية يجدر بالجهات الفاعلة المختلفة أن تطلقها وتدعمها.

الجلسة أ: دور الشباب في الاعلام المعزز لثقافة الحوار بين الثقافات

• الميسر:

معالي الدكتور سليم الصايغ، أستاذ، وزير سابق (لبنان)

• الخبير:

الدكتور فرج الكامل/أستاذ

جامعة القاهرة

أشارت الجلسة إلى أن وسائل الإعلام قد تضطلع بدور مزدوج في تسهيل أو إعاقة تعزير ثقافة السلام والحوار. ففيما تتمتع وسائل الإعلام بالقدرة على تسهيل الحوار بين الثقافات في مختلف المجتمعات من خلال مواجهة القوالب النمطية السائدة وعبر تعزير مفهوم التسامح وقبول الاختلافات، إلا أنها قد تعزز الإجحاف والافتراضات السلبية المتعلقة «بالآخر». لذلك يجب اعتماد مقاربة حذرة وبالغة الدقة. وكما جاء في الجلسة، بدأ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي يثير مؤخراً أسئلة متعلقة بدور الشباب العرب كمواطنين صحفيين وقد لعبوا دور الجهة المنسقة في الثورات العربية الأخيرة.

وأشارت الجلسة إلى تنوع وسائل الإعلام المتاحة: المنشورات المطبوعة والتلفاز والهواتف النقالة والراديو والإنترنت... ويختلف تأثير وسائل الإعلام من وسيلة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ومع تنوع الوسائل المستخدمة، قد يتلقى الجمهور المعلومات بشكل مجتزأ. وبالتالي، يجب أولاً تحديد الرسائل المرجوة من أي حملة حوار بين الثقافات بغية تحديد أفضل وسيلة إعلامية التي يجب استخدامها. كما أكدت الجلسة على دور الدولة في حماية مكانة الصحفيين وعدم معاداتهم؛ إذ يجدر بها أن تسمح بإنشاء نقابات الصحفيين وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتزويد من مستوى الوعي وتبني قدرات الموارد البشرية العاملة في هذا المجال.

الجلسة ب: وسائل الإعلام كجهة فاعلة في تعزيز الحوار بين الثقافات

• الميسر:

معالي الدكتور سليم الصايغ، أستاذ، وزير سابق (لبنان)

• الخبراء:

السيد فادي الحلبي/خبير في وسائل الإعلام

مستشار مستقل

السيد فراس الخطيب/المسؤول الإعلامي

اليونسكو - بيروت

تطرقت هذه الجلسة إلى الفترة الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية والتراجع الكبير في المفاهيم والقيم. وجرى وصف هذه الفترة على أنها «حالة العناية الفائقة». ويؤدي غياب الأماكن المشتركة المتاحة للشباب إلى نشوء ثغرة أكبر بين الثقافات. وشدّدت الجلسة على التوتر المتزايد بين المجتمعات السنية والشيوعية في المنطقة، ما قد يؤدي بدوره إلى انقسامات لا متناهية. وتستدعي هذه الحالة انتباه واهتمام الحكومات والجهات الفاعلة السياسية والدينية بشكل فوري. ومن هذا المنطلق، يجب توجيه دعوة إلى الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية والإعلامية التي تُعتبر على أنها «صانعة الرأي والقرار» في المنطقة.

كما أكد كل من الخبراء والميسر على دور القيادات والمرجعيات الدينية (مسلمين ومسيحيين) واتفقوا على أنه يجدر بكل المؤسسات الدينية أن تكون جزءاً من «مهمة» تعزيز ثقافة الحوار فتتولى مسؤوليتها وذلك لتفادي بروز دور خارجي لها قد لا يتماشى مع أهداف الحوار بين الثقافات.

وجرى التشديد أيضاً على الدور الفعال للمجتمع المدني في تسهيل مهام الحوار بين الثقافات في ظل سياسة التطرف التي تقود التطورات الحيوية في العالم العربي.

الحلقة ٣: دور التعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات

تطرق الخبراء إلى الدور المحوري الذي تلعبه التربية في تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات. ونظروا في مختلف أشكال وأهداف التربية في قطاعي التربية النظامية وغير النظامية. وأكد كل من أعضاء فريق الخبراء والمشاركين على الحاجة إلى إصلاح القطاع التربوي في المنطقة العربية على مستويات مختلفة بما فيها السياسات والمناهج والكتب المدرسية وإعداد المدرسين والموظفين العاملين في مجال التربية... ويجب أن يعتمد هذا الإصلاح نهجاً شمولياً وتكاملياً وعلمياً.

الجلسة أ: موارد وأدبيات تعزيز الحوار بين الثقافات

• الميسر:

معالي الدكتور سليم الصايغ، بروفيسور، وزير سابق (لبنان)

• الخبراء:

الدكتور محمد فاعور/باحث رئيسي
مركز كارنيغي

السيدة إيذا الأسدي/خبيرة في التربية
مؤسسة الفكر العربي

عالجت هذه الجلسة مسألة النوعية في التربية التي تعكس استراتيجيات شاملة للجميع وتعددية تتماشى مع سياقات التلاميذ من حيث المضمون والشكل. وناقش الخبراء أهمية نهج التعلم النشط في تأمين المنهجيات والمحتوى التربوي. ويعتبر التعليم النوعي حيويًا لتعزيز «النمو الإبداعي والعاطفي للمتعلمين» ليتمكنوا من أ) اكتساب قيم وسلوكيات المواطنة المسؤولة وب) تعلم العيش والعمل المشترك الذي يجب تعميمه في المناهج المدرسية معاً. وجرى التشديد في الجلسة على الدور الرئيسي للغة الأم وأثرها في بناء هوية الفرد وتعزيز شعوره بالفخر والانتماء. كما جرت مناقشة أهمية حول الذكاء العاطفي، مع التشديد على ضرورة تطوير احترام الذات واحترام الثقافة الفردية؛ بالإضافة إلى تزويد الأطفال بمهارات وتقنيات إدارة العواطف.

وبرزت الدعوة إلى إعادة التفكير في التربية المدنية. ولم يقترح تدريس المواطنة في المدارس وحسب، بل ربطها بالوسائل التطبيقية والعملانية. «نحن بحاجة إلى نهج جديد» يكون شاملاً وواسع الانتشار ومتواصل مدى الحياة ومرتبطة بمصالح المجتمع وقيمه كما يجب إشراك الأهل والأسر في هذه العملية كون مواكبتهم للنهج الجديد تضمن نجاحه واستدامته .

وجرى تسليط الضوء على محتوى كتب التاريخ التي يجب ان تحترم التنوع. «وإن كان من الصعب جداً إعداد كتاب تاريخ حيادي» إلا أنه يجب العمل عليه بمشاركة أصحاب المصالح كافة من دون إدخال أو فرض أي استنتاجات وأحكام مسبقة. وحثت الجلسة على إدخال زيارة الأماكن والمواقع التاريخية في البرامج التربوية إذ أنها تسمح بتأمين الفهم والاكتشاف الثقافيين.

وجرت أيضاً مناقشة دور «المدرّس كميّسر» ووافق المشاركون على ضرورة تدريب المدرّسين وتوجيههم لكي يضطلعوا بدور «الميّسر - الوسيط».

وأشارت الجلسة إلى غياب الموارد العربية والمحلية المختصة بموضوع الحوار بين الثقافات ودعت إلى إجراء تخطيط وتقييم إقليميين شاملين.

الجلسة ب: البرامج الأكاديمية والشهادات المعتمدة في مجال ثقافة

• الميسر:

السيدة ميسون شهاب/برنامج التعليم الأساسي - مستشارة
مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

• الخبراء:

الدكتور محمود عزب/المستشار الأول
الأزهر الشريف

الدكتورة ملك زعلوك/أستاذة في التربية
الجامعة الأميركية في القاهرة

تضمّنت هذه الجلسة عرضاً لمهمة الأزهر الشريف من حيث تعزير ثقافة الحوار في المنطقة وخارجها. وتمت الإشارة إلى أن الأزهر أقدم مؤسسة تربوية وأوّل من بدأ في العمل على تعزير الحوار بين الثقافات في العالم. ويعتبر الأزهر أن «الاختلاف» من سنة الحياة ولا يمكن تحقيق التعايش مع «الآخر» إلا من خلال الحوار وجرى التشديد على أن الحوار بين المسلمين من جهة والحوار بين الإسلام وغيره من الحضارات في المنطقة العربية من جهة أخرى يوازيان بأهميتهما الحوار مع الغرب. وذكّر أن الأزهر أسس «بيت العائلة المصرية» حيث يضمّ ممثلين عن الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية والإنجيلية وذلك لتعزير الحوار ومناقشة المسائل المشتركة بين الأديان ومواجهة الخطاب المتطرف في مصر. وساهم بيت العائلة المصرية في إعادة تفعيل ثقافة التعايش والحوار بين المسلمين والمسيحيين في مصر ويمكن اعتباره قدوة للدول الأخرى فهو يتضمّن لجنة تربوية مهمتها الأساسية إبراز القيم الإنسانية من الديانتين (على غرار العدالة في الإسلام والمحبة في المسيحية) بهدف وضع أسس مشتركة لكل من الطرفين وتحقيق التقاء الآراء. وتطرّق العرض إلى «ميثاق الأزهر» الأخير وهو اتفاق توصل إليه الأزهر ومختلف رجال الفكر والممثلين الدينيين الأساسيين في مصر. ويهدف بشكل أساسي إلى تأمين الأرضية لترتيب اجتماعي جديد في مصر ما بعد عهد مبارك. ويدعو هذا الميثاق إلى إنشاء «دولة حديثة» تضمن المساواة بين كل المواطنين و«تحتزم حرية الفكر والرأي وتدعو إلى دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة».

وأكدت الجلسة على أهمية إنشاء برامج/دورات معتمدة حول الحوار بين الثقافات في المؤسسات الأكاديمية. وسيساهم ذلك في زيادة التبادل الأكاديمي التي ستضمن الكفاءات المشتركة بين الثقافات المستلزمة في مختلف المجتمعات. كما ستساعد هذه البرامج على مد الجسور لبناء فهم وتقبل أفضل للآخر. وجرت مناقشة مضمون هذه البرامج على أن تتضمّن دورات متعلقة بالدعم النفسي والاجتماعي وإعادة بناء الثقة واحترام الذات ومهارات التواصل.

كما أشارت الجلسة إلى أن البرامج الحالية تعاني من نقص في الموارد العربية المحدثة وذات الصلة. وبالتالي، من المستحسن إطلاق عملية واسعة النطاق لترجمة الموارد وتكييفها لتصبح متاحة ومتوافرة للطلاب.

وعلى البرامج المصدقة أن تغير موازين القوى بين المربيين والتلاميذ، فيضطلع التلميذ بدور فعال في العملية التربوية وتسنع له فرصة التفاعل بشكل فعال مع المواد التربوية. ولهذه الغاية، يجب تدريب المربيين والمدرسين على كيفية تيسير المعارف والمهارات عوضاً عن فرضها على المتعلمين.

ودعت الجلسة إلى توسيع حلقات الحوار بين الجامعات والمدارس، الأمر الذي قد يتحقق من خلال زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وبرامج تبادل الطلاب. وتُعتبر كراسي اليونسكو الجامعية مثلاً على هذا التعاون. وجرى اختتام هذه الجلسة مع التشديد على الحاجة في أن تركز المنطقة على «أسلوب» تعزيز الحوار وليس على «الأسباب».

الحلقة ٤: الجلسة الختامية

ركّزت الجلسة الختامية على مشروع اليونسكو وهدفت إلى استخلاص مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات لتعزيز الحوار بين الثقافات بشكل عام ولتنفيذ عناصر المشروع بشكل خاص. ويتضمّن المشروع أربعة عناصر رئيسية هي التالية:

1. بناء الموارد المعتمدة للحوار بين الثقافات وإطلاق برنامج جامعي تجريبي في الدول العربية.
2. تطوير ونشر المواد المتعلقة بالحوار بين الثقافات في الدول العربية
3. الحملة الإعلامية لتعلم العيش معاً
4. الشباب والصحافة والحوار

لقد ناقش فريق الخبراء عناصر المشروع الأربعة على ضوء النقاشات التي شهدتها الاجتماع. وقد تضمّن ذلك نقاشات عامة حول ضرورة: إشراك الشباب في تحديد مفاهيم المشاريع؛ واعتماد نهج شامل للجميع ومنطلق من القاعدة في تطبيق أنشطة المشاريع؛ والحفاظ على عملية مرنة وشفافة خلال فترة تطبيق الأنشطة؛ و«التفكير خارج الإطار الضيق»؛ ووضع معايير وقواعد لكل أنشطة التدريب وبناء القدرات؛ والتنسيق مع أكبر عدد ممكن من الشركاء مع إيلاء اهتمام خاص للمنظمات غير الحكومية الابتكارية والصغيرة ومراعاة الحساسيات الثقافية لكل بلد من المنطقة.

كما كان هنالك نقاشات محددة حول المواضيع التالية:

- تطوير المبادئ التوجيهية والمعايير الأخلاقية لأي حملة إعلامية ستُطلق.
- اختيار مؤسسات إعلامية حيادية وغير متحيزة لأي حملة إعلامية ستُطلق.
- استخدام وسائل إعلامية حديثة وتقليدية على غرار: الإنترنت والهواتف النقالة والراديو والصحف والمنشورات وفايسبوك وتويتر، إلخ.
- التركيز على ورش تدريب المدربين لضمان تحسين الأنشطة واستدامتها.
- اختيار «السفراء» من مختلف المجالات المتنوعة على غرار: الفن والرياضة والشأن العام.
- استهداف الفئة العمرية 18-35 عاماً بقدر الإمكان.

الجزء ٢



ملخص عن أبرز التحديات والأسئلة والتوصيات

التحديات وأبرز المسائل التي طرحت

- في ما يلي أبرز المسائل والتحديات التي جرى تحديدها خلال الاجتماع:
- الحاجة إلى تطوير وتحسين برامج الحوار بين الثقافات في المنطقة؛
 - الحاجة إلى مسح وتوثيق وتقييم الابتكارات والتجارب الناجحة في المنطقة العربية؛
 - الثغرة بين الناحية النظرية والناحية العملية في مجال الحوار بين الثقافات؛
 - غياب القرائية الإعلامية للموضوع وترويج كيفية ثقافة السلام والحوار؛
 - غياب مشاركة القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو الحاجة إلى إقامة شراكة؛
 - نقص الموارد لمواجهة تحديات تعزيز ثقافة السلام والحوار في المنطقة العربية والحاجة إلى تعبئة الموارد على صعيد المنطقة؛
 - النقص في الموظفين المؤهلين في مجال الإعلام والتربية.

أسئلة للتفكير المعمق

خلال الاجتماع، طرح بعض المشاركين مجموعة من الأسئلة أثناء عمل فرق الخبراء المختلفة. في ما يلي أبرز هذه الأسئلة:

- لمَ يشكل التنوع الديني والطائفي والثقافي والإثني في العالم العربي مصدر نزاع فيما هو في الغرب مصدر قوة وثروة اجتماعية؟
- أين نحن العرب اليوم من قيم الحوار والثقافة؟
- كيف نحول قيم الحوار من الناحية النظرية إلى الناحية العملية؟
- كيف نوفق بين المصالحة والانفتاح في الحوار بين الثقافات ليتحلى هذا الحوار بالمصداقية؟

- من يجب أن يشارك في عملية الحوار ومن يجب ألا يشارك؟
- أي نوع من الأشخاص نرغب في أن ينبثق عن عملية الحوار؟
- كيف نتخلص من النزعات الدائرية والأفكار المسبقة في حوارنا مع العالم الغربي إذ أن ذلك يشكل الشرط الأساسي لإنجاح أي حوار؟
- كيف تتخلص الأطراف من الريبة والمخاوف الكامنة في اللاوعي عند مواجهة الآخر؟
- كيف يمكن تحقيق التقاء الآراء في المناهج التربوية على ضوء هيمنة التعصب الديني كما هي الحال في العالم العربي؟
- كيف يمكن تعزير ثقافة عدم الإقصاء وتقبل الآخر في مجتمع مؤلف بأغلبه من الأحزاب المتطرفة؟
- كيف يمكن تعبئة التمويل المستدام للبرامج والمبادرات المشتركة بين الثقافات؟
- ما هو الصراع بين الهوية والطائفة الذي عمدت الأنظمة الاستبدادية الى تغطيته؟
- كيف نتفادى الأزمات الكبرى والنزاعات المتواصلة؟

الاستنتاجات العامة والتوصيات

لقد تم تحقيق معظم أهداف الاجتماع مع الإشارة إلى أنه لم تقدم أي توصيات رسمية بل جرت مناقشة مقترحات مختلفة هي التالية:

- هنالك فرق بين «ثقافة الحوار» و «الحوار بين الثقافات» وهو هدف هذا المشروع. بالتالي، يجب أن يكون الحوار بين الثقافات قائماً على صعيد الديانة الإسلامية بحد ذاتها وما بين الإسلام والحضارات الأخرى في العالم العربي وما بين الإسلام والغرب.
- يوصى الفصل بين الدين والسياسة. ويشكل الانفتاح في الإسلام أساس تطوير الحوار بين الديانات ويصبح ذلك ممكناً عند التمييز بين «العبادات» و«العادات».
- يعتبر تطوير ميثاق إجتماعي أمراً أساسياً في المجتمعات العربية ويمكن أن يرتكز على الميثاق الاجتماعي اللبناني.
- يجب معالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة؛ على غرار حقوق الإنسان والديموقراطية والإصلاحات الإدارية والشفافية، إلخ.
- تعتبر الاستراتيجية الإعلامية لترسيخ الحوار بين الثقافات أساسية آخذين بعين الاعتبار أهمية دور وسائل التواصل الإجتماعي.
- جرى التأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به كل من المؤسسات والمرجعيات الدينية في الحوار بين الثقافات.

- يعتبر تصويب المناهج التربوية وتدريب المدرسين ضرورياً لإدماج الحوار بين الثقافات في المؤسسات الأكاديمية والمدارس والجامعات.
- تعتبر مشاركة كل عناصر المجتمع المدني في الحوار بين الثقافات شرطاً أساسياً: أي الشباب والنساء وذوي الإعاقات والصحافيين والأكاديميين.

في إطار «الأسئلة المقترحة للنقاش» التي أعدها المنسق مسبقاً، جرت مناقشة 23 سؤالاً من أصل 55 خلال الحلقات الثلاث، أي 42% من إجمالي الأسئلة. وستعالج اللجنة التوجيهية الأسئلة المتبقية التي تشكل 58% والتي ستعرض على مجموعة عمل لكي تخضع لعملية التقييم المععمق.

الجزء ٣



المرفق والوثائق المتعلقة بالاجتماع وبعض الصور المختارة

- المرفق 1: الورقة الاساسية «تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في العالم العربي»
- المرفق 2: جدول الاعمال
- المرفق 3: الاسئلة المقترحة للنقاش
- المرفق 4: بعض الصور المختارة

المرفق 1: الورقة الاساسية

تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في العالم العربي

ورقة نقاش

بقلم سليم الصايغ

مقدمة

تواجه الثورات العربية تحدياً «رئيسياً» يتمثل في طوق شبابه الذين باتوا يشكلون ما نسبته 60% من مجمل عدد سكان شعوب الدول العربية، إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبحت مثل تلك المطالبات خلال الثورات أكثر راديكالية ساعية الى تغيير جوهري. وهذا التطور التدريجي من تغيير جزئي إلى تغيير مطلق أكثر شمولية يبشّر بعهد جديد مع بناء فكري مختلف. ومع الاطاحة بالديكتاتوريات، تحررت جميع قوى المجتمع المدني للمساهمة في بناء النظام الجديد. فابتكرت مجموعات التضامن، والمجتمعات، والأحزاب، والجمعيات، والمنظمات على أشكالها، أفكاراً «جديدة ووضعت خطط العمل الملائمة، ضمن أمور كثيرة أخرى.

فغدت الحرية المنشودة تعبيراً «للشرف والكرامة والكبرياء». ولم يسبق للفرد أن احتل مكاناً مركزياً في العالم العربي كما هو اليوم. فمن شأن أي فرد يستفيد من كامل الامكانيات لاستعادة حريته وللاعترااف بكرامته، أن يلد مواطناً جديداً يعمل في نموذج جديد. فيسعى هذا المواطن الجديد إلى تجاوز «الأنا» عبر ربط صالح الفرد مع الصالح العام. ويعمل النموذج الجديد على تمكين الفرد باسم المساواة، وفي نفس الوقت، فإنه يعترف بحق الاختلاف لكل مواطن عندما يتعلق الأمر بانتمائه إلى ثقافة أساسية أو ثانوية. إن الحق في الاختلاف يعني أكثر بكثير من مجرد الاعتراف بالاختلاف والنزاع، وعلى نفس المنوال، الالتزام بالتسوية السلمية. إن هذا الحق يعني، في ظل عهد جديد من الحرية والكرامة، الالتزام بإجراء تحوّل في أنماط توليد النزاعات والصراعات بين الثقافات. ومن الآن فصاعداً، فإن مسألة تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات في أعقاب الثورات العربية ستعكس خصائص رئيسية سوف يتم التطرّق إليها.

تحديد إطار النقاش: «ثقافة الحوار» أو «ثقافة الحوار بين الثقافات»؟

في البداية، لا بد من توضيح الفارق ما بين «ثقافة الحوار» و «ثقافة الحوار بين الثقافات». تهدف ثقافة الحوار الى بناء العادات والتقاليد الجماعية التي من شأنها أن تقود إلى ايجاد حل سلمي لمسائل الاختلاف. وبالتالي، يكون الهدف شاملاً لكل المجتمع بجميع أطرافه من دون تمييز بين الثقافات أو الخصوصيات الثقافية التي تطبع مكوناته. وعليه تكون ثقافة الحوار موحدة ضمن المجتمع الواحد والعائلة الواحدة والدولة الواحدة وتأخذ طابعاً عاماً.

أما فيما يتعلق بالحوار بين الثقافات فهو ينطلق من الثقافة العامة للحوار، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار العامل الثقافي كمعيار يتم على اساسه اعتلام نقاط الاختلاف والنزاع، ومن ثم يسعى إلى دراسة المؤثرات الايجابية والسلبية لهذا العامل الثقافي تداركاً لتطور الاختلاف نحو النزاع المفتوح، ساعياً إلى بناء أرضية مشتركة تحافظ من ناحية على الخصوصية الثقافية للمكونات الوطنية ومن ناحية أخرى تعمل على ربطها بمبدأ الخير العام الذي هو في هذا الإطار المحافظة على السلم الاهلي والتفاعل الاجتماعي والانساني. فيكون اثر الحوار بين الثقافات وطنياً داخلياً كما هو اقليمياً خارجياً.

وسوف نحاول فهم التفاعلات بين الصراع والثقافة والحوار من أجل استيعاب جميع أبعاد هذه النقلة النوعية.

الثقافة

تأتي كلمة «ثقافة» من المصطلح اللاتيني (colere). وهو يشير إلى ممارسات رمزية، غالباً ما يطلق عليها «رموز» في مشهد مسرحي. وقد صممت هذه التمثيلات المسرحية لنقل الشعور بالانتماء. وهي تتألف من عبر ناتجة عن خبرات منظمة او مبعثرة التي تعلّمتها أو أنشأتها أفراد تنتمي إلى شعب بطريقة اجتماعية. ومع ذلك، يتم تنظيم الحوار بشكل مختلف، بحيث يتضمن صوراً (رموز) وتفسيراتها (المعاني) التي تنتقل من الأجيال السابقة (التقاليد)، إلى الأجيال الحديثة، والتي تكونت لدى الأفراد أنفسهم (الحدائث). لذا، تصبح الثقافة مجموعة من المعاني والقيم والمعتقدات المشتركة والدائمة التي تميّز الجماعات وتوجّه سلوكهم.

- **الثقافة هي مجال المجتمع.** في الواقع، إن الثقافة هي بالاساس جماعية تؤثر على السلوك البشري. وبشكل عام، فإن الثقافة غالباً ما تحدد معايير ما هو جيد أو ما هو سيئ. فالقيم كجزء من تأثير الثقافة يؤثر على «الخيار المتاح من الوسائط والوسائل والغايات من العمل» (Kuckhohn, 1951, p.395). ويمكن للجهات الفاعلة أن تتأثر من قبل القيم الثقافية دون إدراكٍ منها مما يؤدي إلى إعادة إنتاج سلوك مكتسب.
- **الثقافة تساعد الناس على بناء هويتهم الخاصة والحفاظ عليها.** هذه الهوية تتبع من وعي الاختلاف. وأحياناً، تشد هذه الهوية بعد المواجهة. فتعزز ثقة الفرد بالنفس، وتجعل من الأسهل له قبول الحلول الوسط في صفتات مع أطراف أخرى دون أي خوف من «فقدان ماء الوجه».

- **الثقافات الثانوية (أو الفرعية).** إن ثقافة الشركات أو الثقافة المهنية هي ثقافة فرعية لها معانيها الخاصة، وقواعد سلوكها ورموزها. ولثقافة الشركات أيضا البعد العابر للأوطان الذي قد يتعارض مع الثقافات العرقية المحلية. وقد يؤدي هذا الصراع في بعض الأحيان إلى منطوق واستراتيجيات متعارضة. فثقافة العائلة والعشيرة والثقافة القبلية هي جميعها ثقافات ما دون الوطنية، الأمر الذي يزيد من صعوبة تقييم تأثير الخصائص المسيطرة على ثقافة الشخص أو الجماعة.
- **الثقافة تسعى أيضا إلى تحليل الماضي،** من أجل رؤية ومشاهدة ما حدث من خطأ. وهي عملية المراجعة الذاتية كشكل من أشكال العلاج في حد ذاته.
- **الثقافة هي قوة تنظيمية إيجابية** من شأنها أن تضيء الوضوح والمعنى والثراء في الحياة (لوبارون، 2001، p.6). فهي تشكل قيم الفرد وهويته. فالهوية تتبع من الاختلاف في العرق والجنس والدين والطبقة والوطن واللغة والمنطقة الجغرافية.
- **خصائص الثقافة:** بالإضافة إلى الدينامية التي تجعلها منفتحة على مختلف التفاعلات مع بيئتها، فلثقافة خصائص رئيسية ثلاث تتمثل في عدم التجانس، وتعقيد التركيبة الاجتماعية والفردية.
- **عدم التجانس:** على الرغم من أن الثقافة تقوي أو أصغر التماسك للأفراد المنظمة، فإنه من النادر أن تكون طبيعة الثقافة نفسها متجانسة. إذ تمتاز الثقافة بطبيعة غير متجانسة تتجسد في عدد من المفارقات والتناقضات الداخلية بحيث يصبح «تفكيك» سلوكيات الأفراد يتطلب فهما دقيقاً لتعقيداتها. وهي تتألف من عناصر متعددة قد تكون رئيسية وثانوية. مثلا هذا الاختلاف داخل الثقافة يساعد على تفسير المرجعية الثقافية لمحامي ينتمي إلى جماعة أرثوذكسية من لبنان تعيش في قرية في وادي البقاع. ولهذا المحامي ثقافته اللبنانية، والأرثوذكسية، والبقاعية والقانونية التي لا بد من الاعتراف بها من أجل فهم دوافعه. إن مثل هذه الخريطة الثقافية تبين مدى تعقيد الحاويات الثقافية في المجتمع، وفي حالتنا، الوطنية، والإقليمية، والمجتمع الديني، والثقافة الفرعية المهنية. إن عولمة السلوكيات، واللجوء إلى الاختصار أو التبسيط المفرط لتعددية طبيعة الثقافة غير المتجانسة يؤدي إلى التتميط الخاطئ والخطير في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن هذه الخاصية غير المتجانسة ليست عائقا أمام حل الصراع. ويمكن لإدارة ثقافية حقيقية عن طريق اختيار القيم، وتمييزها، وتعزيزها كنتيجة لعملية التعلم من الحوار في حد ذاته أن يؤدي إلى نهاية مرضية للنزاع مثل النزاع حول مياه الراين (فور وروبين، p.216).

• **التعقيد الاجتماعي:** إن الطبيعة غير المتجانسة للمجتمع تعني أن الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة ذات ثقافة سائدة قد لا يتقاسمون نفس المضمون الثقافي بالضبط. إن المثال السابق للمحامي اليوناني - الأرثوذكسي يصلح للمقارنة التي يمكن إجراؤها مع رجل آخر يوناني - أرثوذكسي من قرية واحدة، ولكنه يمتن البستنة. فالثقافة الفرعية الاجتماعية - المهنية تميز ثقافتنا الفردين على حد سواء، وبالتالي، سوف تثير سلوكيات مختلفة في بعض الحالات.

• **البناء الفردي:** ثمة نهج نفسي للثقافة يسعى إلى إقامة الصلة بين المدخلات، وفي كيفية دمج الثقافة من قبل البشر على مستويي التأثير والإدراك، والمخرجات، وكيفية تأثير السلوك من خلال هذا الدمج، وكيفية حصول هذا الأمر. إن ادخال علم النفس في تحليل الثقافة له تأثير آخر مهم: ألا وهو النهج البناء للثقافة. فالفرد، سواء كان أو لم يكن على دراية بالثقافة المتجسدة فيه، إلا أنه يستخدم مراجع ثقافية مختلفة وفقاً للحالة التي يواجهها.

على الصعيد الدولي، وفي إطار مجموعات وطنية تختلف عن مجموعته، فإنه يمكن أن يكون رد فعل الفرد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية حصراً، فيسمح لها بالسيطرة على سلوكه. وفي المفاوضات ذات الطابع الاجتماعي، فإن وضع الاتحاد العمالي وممثلي رجال الأعمال وجهاً لوجه، تحفز لدى الفرد الدوافع الأيديولوجية، مع غلبة للسلوك الذي تحركه ثقافته المهنية. فاهتمامه الوظيفي يلغي مصالحه الوطنية أو أية مصالح أخرى. وينطبق الشيء عينه عندما يتعلق الأمر بقضايا العرق أو النوع الاجتماعي أو الدين أو اللغة أو الانتماء الجغرافي. وبالتالي فإن التكامل بين الثقافة والطريقة التي تؤثر على سلوك الفرد يعتمد على وضعية الموقف وربط هذه القضية بالتسلسل الهرمي لمصالح الفرد الواحد.

النزاع

إن النزاع هو الحالة التي يكون فيها الطرفان يبديان وجهات نظر غير متوافقة فإخذان إجراءات ضد بعضهم البعض. والصراع هو بالتالي الاستعداد لتقدم وجهة نظر على وجهة نظر الآخر عن طريق استخدام وسائل قسرية مختلفة، بما في ذلك القوة. إن عدم التوافق في وجهات النظر النابعة من الأفكار أو المصالح المتباينة، أو بين الأشخاص ينطوي على صراع ذهني بسبب الاحتياجات والأسباب والرغبات المتعارضة بالإضافة إلى المطالب الداخلية أو الخارجية.

وليست كل الصراعات تتأثر بشكل حاسم من خلال الثقافة. حيث يساهم العديد من المتغيرات في تحديد مدى تأثير الثقافة على الصراع ، ومن بينها التصورات والترابط واللغة والاسلوب، والتعددية، والمصلحة الوطنية، والشرعية، والقيادة، والنوع الاجتماعي، وعدد الأحزاب، والسلطة، والذاكرة التاريخية.

إن النزاع، كمفهوم، يختلف اختلافاً كبيراً من ثقافة إلى أخرى. إذ تملّي بعض الثقافات أمر تجنب الصراع، بينما يكون البعض الآخر أكثر حذراً، مستعداً للحرب لكسب السلام. ولا يزال آخرون يعتمدون على تطبيق مبدأ العين بالعين. فهل يعتبر التعامل مع الطرف الآخر بطريقة منفتحة على أنه خيانة، أو على العكس من ذلك، سوف يتم الإشادة بها على إنها خطوة حكيمة للحفاظ على السلام؟

وفي الحالات التي يكون فيها الترابط عالياً، حيث المصالح المشتركة هي أكبر من تلك المتباينة، وقضايا القيم والهويات منتشرة، فمن المرجح عندها أن تلعب الثقافة دوراً هامشياً في تأطير الصراع.

تؤثر الاختلافات الثقافية على الأسلوب واللغة التي يتم التعبير من خلالها عن أنماط الصراع ونقله. إن مشاكل التواصل قبل وخلال الصراع أصبح مركزياً بحيث يتوجب «استهلاك» جزء هام من عملية حل النزاع من خلال مسألة تعيين المعاني إلى الكلمات والسلوكيات. وتعطي اللغة للواقع هيكلية وتنظّم استخلاص العبر من التجارب. كما تؤثر على التصورات والتفكير. أخيراً ترتبط اللغة بالرموز والتواصل.

ويمكن **للثقافة** أن تساعد في التواصل كما يمكن لها أن تحجبه بسبب الصور النمطية والخلافات التي قد تؤدي إلى التشويه وتولّد سوء الفهم. إذ أن غياب أي تصورات حول تشابه أو تشارك في القيم يؤدي الى صعوبة الاستمرار في عملية تواصل ثابتة وفي هذه الحال قد يكون الطرفان على استعداد لقبول وسيط لحل النزاع.

أما بالنسبة **للتعددية والمصلحة الوطنية**، فإن تعقيدات العلاقات الدولية وتوسيع نطاقها قد أدت إلى تفعيل دور أطراف فاعلة جديدة من غير الدول. فاللعبة الدبلوماسية لم تعد المجال الحصري لوضع موظفي الخدمة المدنية المدربين والذين ينتمون إلى الثقافة الفرعية ذاتها في السلك الدبلوماسي. وتشارك ثقافات فرعية مهنية أخرى في الصراع، وفيما بعد في حله. كما يلعب خبراء في مجالات مختلفة دوراً رئيسياً في التسيير أو كموارد مؤثرة في إدارة الصراع وتحولّه. وغالباً ما تنشأ صعوبة كبرى عن هذه التعددية. وعليه وقبل أن تبدأ عملية إتخاذ القرار، يجب خلق مصلحة وطنية متماسكة بين مختلف الجهات المحلية الفاعلة في مختلف الثقافات الرئيسية والفرعية.

من أجل التغلب على مثل هذه الاشتباكات على المستوى الثقافي ما دون الوطني، يجب على محوّل الصراع أن ينفق قدراً كبيراً من الوقت للتركيز ليس فقط على المشكلة نفسها، ولكن على القضايا ذات الصلة أيضاً. ويمكن لأمثلة من أنواع تلك القضايا أن يشمل التوفيق بين وجهات النظر المحلية من خلال التنسيق بين الوزارات أو عبر بيع مسودة المشروع إلى الدائرة الانتخابية. وهو ما يشكل في كثير من الأحيان خطوة ضرورية قبل اتمام أي اتفاق، الذي يمكن في نهاية المطاف أن يتم رفضه خلال عملية التصديق. حتى عندما تكون القضية تقنية، فإن الحاجة للحصول على الموافقة المحلية يعطيها بعداً سياسياً، فتصبح بعد ذلك عرضة للتأثيرات الثقافية العابرة للأوطان.

إن مبدأ **المشروعية**، وإرتباطه الوثيق بمفهوم «العدالة» هو المحرك الأساسي للعديد من الصراعات التي تنشأ بهدف تحقيقه، فبدونه لا يمكن إقرار الإتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو بهذا المعنى يكون نتاجاً للموافقة الشعبية والتلاحم والتضامن والشعور بأهمية الإنتماء. وبذلك يمكن القول بأنها عملية ثقافية بامتياز قوامها البشر (أفراد وجماعات منظمة).

إن انتاج تحوّل في الصراع قد يتطلب القيام بعمليات وخطوات واتخاذ قرارات سريعة تكون وليدة اللحظة، ويكون لها الأثر الفعّال في حل الصراع أكثر من تلك المبنية على خطط طويلة الأمد تتقدّم بعد فوات الأوان، مما قد يستدعي في غالب الأحيان وجود قيادة قوية قادرة على تحمل المخاطر وما ينتج عنها من أجل تحقيق السلام. تتخذ تلك المخاطر مع معرفة الطرف الآخر بها. غالباً ما يكون عليها مواجهة مقاومة التغيير من داخل الفريق نفسه. مرة أخرى، يجب أن يكون هناك توازناً بين النهج الواقعي الذي يدعو إلى ضرورة إيجاد حل وسط، وأحياناً على حساب الشرعية المفترضة؛ والنهج الثقافي الذي يميل من خلاله المرء إلى رؤية العالم من خلال عدسة حقوقه الخاصة. ويمكن بعد ذلك اغراء القيادة بواسطة الغوغائية، وذلك باستخدام الثقافة لتعزيز التوصل إلى اتفاق أو عرقلته. ويمكن للقيادة أن تكون تاريخية، مستوحاة من فن الحكم الحقيقي، وتأخذ مبادرات بغض النظر عن تقلبات الرأي العام. وفي الحالتين، فإن مسألة إشراك الرأي العام في التسوية تثير الكثير من المخاطر السياسية وتزيد من نفوذ الاختلافات بين الثقافات (كوهين R، 1990).

وكذلك فإن للمرأة مصالحها واحتياجاتها الخاصة. إن المنظور الثقافي يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الخصوصية ووضعاً أهمية كبرى على قضية المساواة بين الجنسين كأى اعتبار ثقافي آخر. فهو يدمج هذا المنظور في جميع العمليات وعلى جميع المستويات لمنع نشوب الصراعات وتعزيز جهود السلام. وعادة ما ينظر إلى المرأة على أنها ضحية للصراع، ويتم التفاوضي عنها في عملية تحوّل الصراع. ومن أجل أن تصبح المرأة جهة فاعلة في بناء السلام، يجب أن يكون هناك تركيزاً على دورها الهام والذي غالباً ما يتم تجاهله خلال الصراع: المرأة بمثابة بناء جسر بين الطرفين. وبما ان المحاربين هم عادة من الرجال، فإنه يترك للمرأة أمر ضمان استمرار الحياة

المدنية، من خلال التعليم والفنون والمهام اليومية. وفي مرحلة ما بعد الصراع، قد يصبح موقف السكان المحليين من قضية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل عقبة أمام تنفيذ منظور النوع الاجتماعي (كرامي K، 2006).

تلعب مستويات **القوة** دوراً رئيسياً. وبالتالي قد تصبح العوامل الثقافية أقل حسماً في تحديد معالم الصراع وحلّه. ووفقاً لهذا النهج، فإن القوة تقمع الخلافات وتقلل من العقبات، وتبسّط العلاقات، وتوحد اللغة. وما أن يصبح ميزان القوى واضحاً، يمكن زيادة التنبؤ الاستراتيجي للحد من الاحتكاكات غير المادية. ومع أن كثافة البعد الثقافي متغيرة، فإنها تبقى مرتبطة بتطور الصراع، ومستوى العنف المسموح به.

ويعنى بالذاكرة التاريخية الأسلوب الإنتقائي الذي تتبعه مجموعة معينة عند تفسيرها لأحداث الماضي. وتبعاً لذلك، فإنه محاولة لتطبيق الدروس التاريخية على الحاجات المعاصرة (براودل ف، 1969). ويصبح التاريخ عندها أداة هامة ليس فقط للحاضر بل أيضاً للمستقبل. فعندما يصار إلى تطبيقه على مشاريع ذات أهداف مستقبلية. فالذاكرة التاريخية تستخدم كعامل سياسي من شأنه أن يدعم التلاحم الثقافي على مستوى الجماعة. وبالتالي، فإن العلاقة المتحركة بين الثقافة والسياسة والماضي لها تأثيرها على تطور عملية النزاع في مختلف مراحل وصولاً إلى اجاد الحلول المناسبة لإنهائه.

الحوار بين الثقافات من أجل تحويل النزاع

في هذه العملية، تغيّر الأحزاب أنماط الصراع. إذ تسعى إلى تغيير الهيكل والنظام اللذين كانا مواتيين لظهور الخلاف. أما الهدف من هذه العملية فهو إدماج جميع الاهتمامات والمصالح في نموذج جديد. وقد يذهب هذا النهج التكاملي إلى ما هو أبعد من مجرد فوز الطرفين. فتكون النتيجة النهائية أكبر من مجموع الأجزاء المكونة. وتعتبر أوروبا في مرحلة ما بعد حقبة الحرب العالمية الثانية مثال جيد لمنع نشوب الحرب بين ألمانيا وفرنسا من خلال دمج مكونات من الصناعة العسكرية، في إطار المجموعة الأوروبية للصلب والفحم. فالحوار بين الثقافات ينقل التركيز من عملية التوصل إلى وقف الأعمال العدائية أو السلبية (السلام) إلى التصدي لأسباب العنف الهيكلية والثقافية أو السلام الإيجابي.

وفي الواقع، يمكن للثقافة قراءة الوضع من خلال منظور الفاعل في الصراع. فهذا الممثل هو معني في المقام الأول بالبيانات التي تساعده على التعامل مع القضايا اليومية على أرض الواقع. فيحاول تحديد جميع التفاصيل التي أصبحت ذات الصلة والدقيقة من اللغة التي هي المفتاح لفهم

النطاق المحدد من الكلمات المستخدمة، ولترميز سلوك ومواقف الآخرين. وهذا الحال هو دراسة نهج. اذ يمكن للثقافة أن تسعى أيضا إلى بناء الفئات التي يمكن استخدامها في حالات مختلفة عبر حالات مختلفة. والفكرة هي لتحديد أبرز معالم الثقافة من أجل دمجها في التحليل الكمي. وفي استخدام كلا النهجين، أي وجهة نظر الفاعل وأداة التصنيف، ينبغي للمرء تجنب الوقوع في فخ الحد من التنوع، مما يدفع نحو التجانس، مفترضاً الثبات في أبعاد الثقافة، وربما، إملاء بعض الحتمية لسلوك الأفراد والجماعات. ومن أجل تجنب مثل هذا التبسيط، فإن مزيج متوازن بين نهج القضية ونهج الفئة يحاول أن ينظم هذه المسألة إلى فئات قبل معالجة تفاصيل القضية محور هذه الدراسة. ومن الآن فصاعداً، فإن المخاطرة من جانب الشباب هي خاصة المجتمعات الحيوية. إن تحديد السعر الذي سوف تدفعه هذه الفئة يعتمد على دقة السياقين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في صياغة تصورات محددة من الجهات الفاعلة.

خصائص التفاعلات الثقافية مع النزاعات والحوار في العالم العربي

إن الخصائص الرئيسية للتفاعلات الثقافية مع الصراعات في العالم العربي يمكن تقسيمها إلى فئات اربع: الانقسام على أساس الهوية، والقضية الدينية، والانقسام بين الشمال والجنوب، ومشاكل الحوكمة.

الانقسام على أساس الهوية

خلال صراع شديد وطويل الأمد، تتخذ صراعات الهوية شكل الصراع من أجل البقاء. فيصبح التأكيد على وجود المرء في مناخ من الكراهية مرادفاً للإبادة أو تحجيم الآخر. كما تصبح زيادة حصة الفرد في جوهرها معركة من أجل الحق في العيش بكرامة. والقضية الفلسطينية هي مثال جيد على مركزية هذه الفجوة على أساس الهوية. ويمكن ضرب أمثلة أخرى من مسألة الأقليات في الشرق الأوسط، وقد تهمّ الجماعات العرقية (كالأكراد أو الأرمن) أو العقائد الدينية (الاسلام أو المسيحيين). حيث تعقد هذه المسألة من النموذج التقليدي للعلاقات داخل الدولة. فهو يضيف بعداً جديداً مكوناً من الجهات الفاعلة غير الحكومية ويجبر على اعتماد مستويات إضافية من التحليل، والتركيز على عوامل تكوين الصراع وتحوّله من خلال الحوار بين الثقافات.

المسألة الدينية

يلعب الدين دوراً فاعلاً في في تأجيج الصراع واخماده لأنه يؤثر على القضايا، والأحزاب، والاستراتيجيات، والنتائج، والمتدخلين. ويساعد الدين على بناء نظم القيم والآراء لكل من الفرد والجماعة. فإذا كان هناك شخص - أو مجموعة - قد استوعب مجموعة من القيم الدينية، يمكن لهذه المعتقدات تحفيز تغييرات في المواقف والعمل.

طبيعة الدين المعقدة

- ليس هناك بين الأديان من خطوط تماس تقوم بتحديدتها، ولا داخل الدين الواحد أيضا. فبدلاً من أن تصبح الأديان مصدراً للإلهام من أجل بناء الخير المشترك للبشرية جمعاء، تصبح بذلك معرضة لاستخدامها من قبل السياسة فتتحوّل إلى مصدر للتمايز بغية تأكيد مطالب الفرد باسم الخير الخاص للجماعة. وقد وضعت خطوط التماس السياسية، المنضوية كجزء لا يتجزأ من الحجّة الدينية، المزيد من الضغوط على الحوار بين الأديان. ويعتقد انه كان لمسألة فصل الدين عن السياسة أن تكون إحدى الحلول لاجتثاث أسباب انقسام من هذا القبيل. غير أنه لا يزال هذا النهج نظرياً وغير عملي. نظرياً، لأن الإسلام هو أسلوب حياة بكافة جوانبها، بما في ذلك السياسة. وعملياً، لأن الوعي الديني وظهور الأحزاب السياسية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة كمرجع رئيسي للقانون جعل من الصعب جدا العمل على مثل هذا الفصل بين الدين والسياسة.
- لكن هناك بعض الجهود الحقيقية المبذولة للتمييز في الإسلام بين المبادئ الدينية العليا أو العبادات ومبادئ دينية أخرى ترتبط بالعادات والتقاليد. فالمجموعة الأولى هي الهيئة الأساسية للقانون الذي يضع قواعد لا بد منها ولا تخضع إلى أي استثناء، وتكون لأغراض عامة. في حين أن المجموعة الثانية هي عرضة للتأويل والتكيف مع الوضع السائد. فالمجموعة الأولى تخلق واجب المؤمن تجاه خالقه، في حين تعمل المجموعة الثانية على إنشاء مدونة لقواعد السلوك أو العقد الاجتماعي الذي يربط المؤمن بسائر المواطنين. أنه الفصل الداخلي العمودي ضمن التسلسل الهرمي للقواعد الإسلامية بدلاً من الفصل الأفقي الصعب بين الدين والسياسة. فيمهد الطريق لاتباع نهج أكثر علمانية للدساتير والقوانين والسياسات. ومن أجل تفهم حقيقي مشترك من الإمكانيات التي يتيحها الإسلام، هناك حاجة ملحة لمثل هذا الانفتاح والمرونة مع الانطلاق نحو البحث الموجّه إلى تحقيق النتائج وتطوير الحوار بين الأديان.

الاحتكاك بين الثقافات

يمكن لأزمة، قد تكون نتيجة حادث بسيط، أن تتخذ بعد وجودي كلي. كما يمكن لمفهوم حرية التعبير أن يتعرّض لبعض التحريفات أحياناً. إن احترام حرية التعبير قد تعارض زوراً مع مسألة عدم احترام قدسية حقوق الإنسان. وقد نشأت المعارضة بين الإسلام والغرب على حساب الجهود الرامية إلى فصل المجال الخاص عن المجال العام. وتحمل مسألة انبعاث القيم الكثير من العواطف. فلا يمكن للحوار سواء على المستوى النظري أو الإجرائي إلا أن يبقى عرضة للتأثر.

صعوبة عزل المتغيرات الدينية

- من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، العثور على ناطق أوحده باسم المجتمع الإسلامي ككل. إذ تفاعلت هذه الديانة مع المجتمعات على اختلافها فاعتمدت الكثير من عاداتها وفتحت الباب امام جميع أنواع التفسيرات والمعتقدات. وبالتالي فإن امكانية تصوّر الاسلام على انه مجموعة من المعتقدات القادرة على تحديد الثقافة، ومن ثم السلوك، هو أمر يختزل واقعا أكثر تعقيداً. ففي العالم العربي، انقسمت الأحزاب السياسية «الدينية» فيما بينها وفي داخلها أيضاً. ومثل هذا الانقسام يجعل من الصعب استخدام الدين وحده لتحديد أنماط الحوار بين الثقافات.
- تظهر أمثلة من الثورة في مختلف الدول العربية ان مسألة الدين قد ضعفت نتيجة المواقف المتعارضة التي اتخذتها مرجعيات مختلفة في الإسلام. فكانت دعوات العلامة لطرده الطغاة تواجهها دعوات مقابلة من آراء دينية أخرى تدعو إلى مواكبة الأنظمة القائمة. وكانت قضايا مثل الشرف والكرامة والعزة شعارات دافعة وراء ديناميكية الانتفاضات. ولكن الأحزاب الدينية، وبسبب قوتها المنظمة، كانت قادرة على الاستفادة من معظم الاصوات خلال الانتخابات. الا أنه لا ينبغي لمثل هذه النتيجة أن تؤدي إلى تبسيط آخر من خلاله يحكم الإسلام مؤسساتياً أكثر البلدان ثورة. ويلعب الدين دوراً في تعبئة الجماهير جنباً إلى جنب مع القيم الأخلاقية، وذلك في سياق لا يتجزأ عن متغيرات أخرى غير الدين، كالفجوة بين الدول المتطورة والدول الأقل تطوراً (اللذين يشار إليهما بالشمال والجنوب) ومشاكل الحوكمة على سبيل المثال.

الفجوة بين الشمال والجنوب

مشاكل العولمة

- لقد أدت هذه المشاكل إلى جانب بطء وتيرة التنمية في البلدان العربية إلى اتساع في الفجوة بين «من يملكون» و«من لا يملكون». ومع ذلك، فإن أنماط المعارضة لا تتمثل وفقاً للفجوة التقليدية بين الشمال والجنوب، ولكن وفقاً للغرب في مواجهة الإسلام.
- على سبيل المثال، أثارت قضية رسوم النبي محمد ردود فعل شعبية ودبلوماسية لم يسبق لها مثيل في العالمين العربي والإسلامي. فقد اعتبرت السخرية الموجهة من قبل بلد غربي إلى الشخص الأكثر قدسية في الإسلام على أنه سلوك هجومي يعكس عدم الاحترام لقيم الآخر وانتهاك لمقدساته. فانتقلت هذه الأزمة إلى مستوى آخر، علماً أنه

كان بالامكان تحجيمها إلى مستوى حادث بسيط بين الثقافات، فأثارت توتراً بين القيم الأساسية في كل ثقافة وحرية تعبير واحترام للرموز المقدسة. ونتيجة لذلك، توسّع مفهوم القدسية ليغطّي مجموعة واسعة من المفاهيم والمبادئ مثل حقوق الإنسان والتقاليد الدينية.

البعد الاجتماعي

كان يمكن لمثل هذا الواقع أن يحدث أقل بكثير لو لم تكن الأرض خصبة بسبب الاحباط الاجتماعي. فقد أثبت شعور الظلم والتهميش الذي يشعر به الأضعف تجاه الغرب الغني والقوي والحديث، بأن العدالة الدولية تم التضحية بها لمصلحة الأقوياء.

وقد أعطت الثورات العربية مؤشراً قوياً للدور الذي يقوم به «من لا يملكون» في الثورات. وتزامنت نهضة الناشطين المؤيدين للديمقراطية مع مرحلتي الاضطرابات الاجتماعية والتظاهر. فتضافرت «جهود» الفقر المدقع، والحد الأدنى من الدخل والأجور، والتنظيم النسبي للنقابات في تصويب ضريبة حاسمة إلى الأنظمة القائمة. وقد أعطت قوة العمال النقابية شكلاً للمعتقدات، وخلقت ثقافة أكثر مقاومة داخل الشرائح الاجتماعية التي تسعى إلى حماية الفقراء والقوى العاملة من الاستغلال. وفي عصر ما بعد الثورة، لا تزال القضايا الاجتماعية مركزية غير أن عبورها إلى كل الأبعاد الثقافية الأخرى هو مؤكد. لذلك، فإن تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة الدائمة للمفاوضات بين مجموعات وشركاء الميثاق الاجتماعي.

إشكاليات الحوكمة

تبقى مشكلة الحوكمة المزمنة في عين الحدث في ظل التغيرات العربية الحالية. وسواء كان القطاع خاصاً أو عاماً، ترتبط الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بمسألة التطور في كافة أبعاده، إنسانية كانت، أو إجتماعية، أو إقتصادية، أو سياسية. وتعطي النواحي الخالدة لمسألة التطور بعداً هيكلياً، فتشكل جوهر السلوك الجماعي، وتصبح بالتالي جزءاً لا يتجزأ من منظومة القيم. وإزاء هذه الخلفية الثقافية، تتفاعل التصورات المرتبطة بالصراع في الدول العربية مع القضايا المتعلقة بالحوكمة مثل: النوع الاجتماعي، والتعليم والتكنولوجيا، ودور الدولة، والمجتمع المدني والشفافية. مما أكسب حقوق الإنسان والديموقراطية إهتماماً خاصاً.

مسألة حقوق الإنسان

- إن حقوق الإنسان هي ملك لكل فرد تتأصل في كرامته كإنسان، فلا تمايز على أساس الجنسية أو العرق أو اللون أو المكانة الإجتماعية أو النوع الاجتماعي أو العمر أو المعتقدات

- السياسية، أو الغنى، أو الميول الجنسية، أو أي خاصية أخرى قد تقوم على مبدأ التمييز. إن الكرامة تمنح الإنسان حقوقاً وحرية أساسية هي بحد ذاتها حقوق عالمية. وهي تطبق في كل زمان وفي كل مكان وفي شتى الحالات والمضامين، وترتبط بمبادئ المساواة والأمن والحرية والنزاهة التي تتجسد في المبادئ القانونية تلبية لاحتياجات ملموسة.
- إن الحاجات الأساسية للإنسان هي: الملبس، والمجتمع، والخلق، والثقافة، والطعام، والحرية، وحرية التنقل، والصحة، والهوية، والحب، والمال، والمشاركة، والحماية، والإعتراف، والثروات/الموارد، والإحترام، والملجأ، والعيش، والفهم والمياه.
- من أجل تلبية هذه الاحتياجات، تم تطوير أدوات قانونية دولية التزمت بها معظم الدول. ولهذه الأدوات قدراً كبيراً من الوزن القانوني، حتى بالنسبة لتلك البلدان التي لم تصدق عليها. وهي تعتبر في الواقع جزءاً من القانون الدولي العرفي كما أنه ينظر إلى معظمها على أنها جزء من المعايير الوطنية بقوانين أمرة تفرض نفسها على القواعد القانونية. وأهم هذه الاحتياجات هي: الحق في الحياة، والحرية، وأمن الفرد، والحق في عدم التعرض للعبودية أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، أو الاحتجاز، أو النفي، والحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون، وأن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته، والحق في حرية التنقل، والحق في الملكية الخاصة، وفي العمل، وحرية اختيار العمل، وشروط العمل المنصفة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والفكر والضمير والدين، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في حكومة دولته، وحق المساواة في الحصول على الخدمة العامة، والحق في مستوى معيشي لائق (بما في ذلك الغذاء والمأوى والماء والرعاية الطبية)، والحق في التعليم والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع، والحق في الزواج وتأسيس أسرة.
- إن إنكار الحقوق السياسية، والمدنية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية وأي حقوق إنسانية أخرى من شأنها أن تنتهك مبادئ كرامة ونزاهة الإنسان، وتقوّض صحته ورفاهه، كما تحول دون مشاركته في الحياة العامة. وعندما يحدث أمر الإنكار هذا على فترة زمنية طويلة، فمن الممكن أن يتحوّل إلى ظاهرة قابلة للتأقلم. ومع تطوّر التواصل ومجتمع المعرفة، تزداد التوقعات حول تحسين ظروف الفرد. إن عدم الاستجابة لهذه التوقعات ينتج حالات من الإحباط مما يجعل هذه الحالات مصدراً «أكيدا» للصراع الذي قد يأخذ شكلين اثنين: إذ يتميز النموذج المنضوي بكونه فرد أو مجموعة تفرض نفسها أمام

اللامبالاة والموقف السلبي مما يؤدي إلى العصيان المدني وانعدام الثقة في النظام أو الحكومة المعنية. أما النموذج الخارجي/الظاهري فإنه يسمح للمطالبات أن تأتي بتعبير اجتماعية أو سياسية من خلال المؤسسات أو في الشارع على حد سواء.

- يجب معالجة هذا الإنكار المستمر لحقوق الإنسان على المستوى الهيكلي وذلك على مدى فترة طويلة من الزمن. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير التدابير القانونية والإصلاحات المؤسسية، أو من خلال تدريب وتعليم وتطوير القاعدة الشعبية.

مسألة الديمقراطية

- إن حكم الأغلبية يشتمل على سيادة حقوق الإنسان كذلك. وبما أن النسبية الثقافية لم تخدم في هذا الاتجاه، يصبح السؤال الذي يثار بالتالي هو «ما هو النظام البديل للديمقراطية الآتية من الغرب؟» علماً أنه ليس هناك من نموذج محدد للديمقراطية. وبالتالي، فإنه سوف يكون له التأثير الثقافي والفكري الضاغط على الدول العربية حتى تتمكن من تطوير قدراتها على اقتراح النماذج الخاصة بكل منها. إن الديمقراطية تتماشى مع الحرية، والحرية تتماشى مع الأمن. ولغاية الآن فإن العامل الأكثر أهمية في أوقات النزاع كما هو الحال في النزاع العربي - الإسرائيلي أو الحرب الدولية على الإرهاب هو الأمن بالتأكيد. والسؤال التالي الذي يطرح نفسه هنا: «هل الحرية تتناقض مع الأمن؟» و«هل مسألة الأمن في بروز فتعود وتطرح نفسها من جديد؟». ماذا لو تحوّلت المسألة الأمنية - ونظراً لطبيعة الصراع (في حالة إسرائيل) أو التهديد الداخلي للأنظمة أو الاستقرار - إلى مسألة دائمة بدلاً من أن تكون عابرة. وهذا يعني أنه في حين تكون الحرية ضرورة لتوليد وإدامة الحياة الديمقراطية على حد سواء، سوف يبقى الأمن وبشكل دائم الموضوع الأساسي لحقوق الإنسان: الحق في السلامة والأمان للإنسان. تقليدياً فإن ثقافة التعايش مع الأسس الواقعية تصبح الجانب المهيمن على الحياة السياسية، يواجهها تنامي في مشاعر الاستياء من قبل نخبة حريصة على المشاركة في الحياة العامة مع تقبلها في النهاية لواقع الزبائنية المؤسساتية باعتبارها جزء من الواقع. وبالتالي فإن الانضمام إلى الحزب الرئاسي يصبح الوسيلة الحصرية للفوز ببطاقة الانضمام إلى نظام الحوكمة. وكثيراً ما تواجه الدول العربية هذه المعضلة: أي قرار باعطاء المزيد من الحرية سوف يواجه بالمزيد من المخاطر. وإذا ما امتعت الدول عن اعطاء الحرية فلن يكون هناك من ديمقراطية. ولقد شكل هذا النقص في الديمقراطية في الواقع حالة احباط كبرى مما وقّر الأرض الخصبة للمزيد من الاضطراب. ولقد فشلت العديد من الحكومات إلى حد كبير في إيجاد التوازن الصحيح

بين الأمن والحرية. أن تهاوي العديد من الدكتاتوريات المختلفة في الأنظمة العربية من شأنه أن يؤسس لعهد جديد حيث الأمن والحرية يعملان جنباً إلى جنب من أجل تحقيق مزيد من العدالة وبالتالي من السلم الأهلي.

- لقد أدى تأميم القضية الديمقراطية إلى تبرير آخر مهم. إذ تلجأ بعض الأنظمة إلى استخدام الثقافة كذريعة لتجنب المضي قدماً في الإصلاحات الضرورية. ويفترض هذا التبرير أنه لم يحن وقت النضوج الكافي للشعب في التعامل مع الديمقراطية، وبالتالي هناك حاجة إلى إنشاء طبقة وسطية أكبر قبل الشروع بفتح الباب أمام الأنظمة الديمقراطية. ان مسألة النضج لم تعد حجة مقبولة، خصوصاً عند اتخاذ التدابير المناسبة ضمن توقيت زمني ملائم تساعد في تسريع العملية الديمقراطية وتحفز الشعوب على بذل المزيد من الجهود اللازمة لإرساء مبادئ الديمقراطية. والا فان السلسلة المترابطة بين مسائل الأمن والحرية والاحباط والصراع من شأنها أن تتغذى من حالة عدم الرضى الناشئة عن العوامل الثقافية الدائمة والتي تؤثر بشكل كبير على تحوّل النزاع.

- ان احدى الدروس الأساسية الناتجة عن الثورات العربية تتمثل في افتقار المعارضة إلى قيادة واحدة. وهذه هي نقطة تحوّل وفضة نوعية في تاريخ الثورات. فمن عقيدة القائد تحوّل الثوار إلى عقيدة الشعب فيعبّرون عن رأيهم من خلال الثقافة السائدة فيه. وتمتاز خاصية الثقافة الناشئة في المعارضة في كونها لا تفرض اي هيكلية من الأعلى، أو أي نماذج موروثية ينبغي اتباعها، أو أي أعراف ومعتقدات يتم اعتمادها باسم القانون الطبيعي أو الإلهي. إن الحرية هي التحرر من الزعيم. ويصاحب نجاح الثورة الشعبية ونشوء الجمهورية فشلاً في تجسيد القوة. كما ان تعقيم الساحة السياسية لفترة طويلة من الزمن لم يترك فرصة كبيرة تسنح لقيام قيادة بديلة تحضر تغييراً في السلطة أو المشاركة بها. وتحوّلت هذه الطريقة القمعية التي تقوم على استخدام التهديد ضد أي نخبة ناشئة لا تمتثل لها فرصة من قبل الثورات، فلم يتمكن النظام من تحديد نقاط تمركز قوته عندما حانت لحظة الحقيقة. وفي مرحلة ما بعد عصر الثورات، على العملية الديمقراطية إعادة بلورة النسيج السياسي الذي يعطي مساحة كافية لظهور نخبة جديدة.

- إن مثل هذه العملية الديمقراطية على ما يبدو تؤدي إلى ظهور ثقافة الجمهورية الجديدة، وميثاق اجتماعي جديد ومواطن جديد. وكلما أصبح الثوار في السلطة جزءاً لا يتجزأ من إنجازات القفزة الديمقراطية إلى الأمام، كلما انتشر الحوار الثقافي، وانتشر معه

احترام التنوع ضمن مفهوم الوحدة. وفي هذا الاطار، يأخذ الحوار الثقافي بعداً آخر ما بين المخضرمين أو القوى الرجعية والحداثيين، وكلها تتطلع الى ترسيخ النظام الجديد. والغرض من هذا الحوار هو إعادة بناء السلم الأهلي عبر اتباع نهج جامع وشامل لجميع المواطنين، بغض النظر عن الفجوة «الثقافية».

مسألة الفجوة التكنولوجية الرقمية

- ساهمت الثورة الرقمية ونقل المعرفة التكنولوجية إلى حد كبير في خلق مجتمع المعلومات والمعرفة. فانعكس توجه العولمة على النخبة محدثاً آثاراً محتملة غير مباشرة على الطبقات الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، فإنها لم تقلص من الفجوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ولم تساهم في إعادة توزيع الثروات أو السلطة. وفقاً لذلك، كان ينظر إلى الثورة الرقمية على أنها لم ترق بعد إلى مستوى إنتاج تغيير حاسم في العلاقات داخل النظام الوطني. ولا تزال الثورة الرقمية غير ملموسة منذ جيل واحد تقريباً، بمعنى أنها لم تغير من أنماط التفاعلات الاجتماعية والسياسية بطريقة حاسمة. وهي بحاجة إلى التقاطع مع الواقع الملموس لكي تحظى بأهمية استراتيجية.
- علاوة على ذلك، لم ترق التوقعات حول بلوغ مستوى أعلى من الشفافية في الحكومة بسبب الامكانيات التي منحتها شبكة الانترنت ونظم المعلومات العامة، إذ ظل الفساد عالياً بكل المقاييس، في حين تمكنت الإصلاحات الإدارية من إدامة علاقات المحسوبية على حساب الكفاءة والجدارة. أما القفزة التكنولوجية فقد فشلت في إنتاج التحول الثقافي والسياسي والاجتماعي اللازم لدعم التغيير الذي تشد الحاجة إليه. فساهمت هذه الفجوة الرقمية في اتساع الهوة بين من هم خاضعين للحكم، أو ما تبقى من تبعية العولمة. وبقي الحكم تحت رعاية المجتمع الدولي الذي يشار إليه بالشمال. وبعبارة أخرى، أخذت المعارضة بين الشمال والجنوب بعداً ما دون المستوى الوطني مستوردة من خلال ذلك كل العبء التقليدي لهذه الفجوة.
- وبالتالي فإن الاحباط من عدم جني ثمار العولمة اقتضى وجود هدفين اثنين: الساحة المحلية والساحة الدولية. محلياً، اتهمت النخبة بأنها لم تستفد من كل الفرص المتاحة لها من قبل العولمة ومن موقع التحديات الجديدة. أما على الصعيد الدولي، فإنه يشتهب في البلدان الغنية الداعمة للحكومات العربية استعدادها للتخلي عن مصالح الناس من أجل الحصول على امتيازات من الغرب. هنا، يؤخذ الصراع على جوهر وجود صراع أيديولوجي، وهو احد العناصر في تعريفنا للثقافة: مشاعر مختلطة حول التخلف عن الركب بسبب العولمة واعتزاز وطني إلى جانب حماس ديني أطلقته قوى جديدة تقودها القيم والمطالب الثقافية.

- استخدمت مختلف الثورات العربية وسائل الاعلام الاجتماعية وبكثافة. فكان ارتجال للصحافيين في كتابة التقارير، مع صناعة للخبر في مرات عديدة. وللمرة الأولى، أصبحت وسائل الاعلام الاجتماعية التي تضمنها الديمقراطية في استخدام الإنترنت في الدول العربية وسيلة سياسية مهمة. وعلى الرغم من رقابة النظام، استطاعت وسائل الاعلام الاجتماعية أن تتجاوز التدابير القسرية التي وضعت لتغطية وترويج الأفكار الجديدة الناشئة من الشارع. وفي بعض الاحيان، استطاع الاعلام الاجتماعي حث الناس على النزول الى الشارع كما ساهم في اسقاط جدار الدولة أو جدران الحماية من العدالة. وجاءت وسائل الاعلام الاجتماعية كوسيلة لدعم وسائل الإعلام التقليدية من حيث التغطية عبر الهواتف المحمولة والصحافيين الهواة فكانت حاسمة في تشكيل الرأي العام العالمي. وفي احيان أخرى، استطاعت وسائل الاعلام الاجتماعية أن تحل مكان الاعلام التقليدي. فالثورة المصرية كانت مجهزة بكل الوسائل التكنولوجية الجديدة للمعلومات والتواصل، بل كانت حتى الثورة «المحملة إلكترونياً».
- إلى اي مدى يمكن لوسائل الاعلام الاجتماعية ان تصبح معياراً محدداً لنمط ثقافي في تشكيل الهوية وتعزيز التمايز، فهو أمر لا يزال غير مؤكد. انما ما هو مؤكد أن وسائل الاعلام الاجتماعية برزت بوصفها أداة من أدوات التعبير المميز في ثقافة الشباب. وقد لعبت دوراً رئيسياً في تنظيم المعتقدات والمطالبات الشبابية. بهذا المعنى، تصبح وسائل الاعلام الاجتماعية مجموعة من الأدوات التي تعمل على تنظيم البنية الأرضية في أوقات القمع، بينما كان دورها أقل أهمية خلال تنظيم الانتخابات. ففي حين كان استخدام الفيسبوك مميّزاً من قبل المرشح باراك أوباما في عام 2009، فقد تم تحييده في كل من الانتخابات التونسية والمصرية في عامي 2011 و2012.
- لا ينبغي لهذه الملاحظات المتحفظة حول التأثير الثقافي لوسائل الاعلام الاجتماعية أن تخفف من أهمية الدور الذي تلعبه في رسم التماسك الداخلي للمجموعة أو للمجتمع. إذ تلعب وسائل الاعلام الاجتماعية هنا دوراً رئيسياً في «إعادة رسم» الوعي الذي وضعته مختلف المجموعات أو المجتمعات المحلية من خلال الحفاظ على تدفق مستمر من المعلومات حول حالة معينة أو من خلال اقامة خط مفتوح وثابت للمناقشة في مختلف المحافل أو المنصات الرقمية. لذلك، فإنه من المتوقع لوسائل الاعلام الاجتماعية وبغض النظر عن دورها في الثورات العربية أو في الانتخابات ما بعد الثورات أن تساهم إلى حد كبير في تعزيز، إن لم يكن خلق، ثقافة الحوار بين الثقافات.

نتيجة لهذا التحليل، لماذا الحاجة إلى ثقافة الحوار بين الثقافات؟

ان المتغيرات في العالم العربي تظهر أكثر فاكتر التنوع الذي تتميز به مختلف المجتمعات وتطرح اشكاليات تتعلق بصراع الاجيال مع تنامي العامل الشبابي، كما والاحتكاك بين الأديان والطوائف والمذاهب، وكذلك الصراع بين الريف والمدينة عدا عن تصاعد العنف على اساس عرقي مما يخلق بؤراً تتغذى من التطرف عبر صناعة الخوف وامتهان التخويف من الآخر. وفي كل ذلك عوامل ثقافية تمزق النسيج الاجتماعي وتهدد وحدة العائلة وتؤثر على منظومة الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية. لذلك وجب اعتماد مقاربة حديثة لثقافة حوار تركّز على التنوع الثقافي كمطلق لتعزيز التماسك الاجتماعي خاصة وأن الدول في عصر التغييرات في طور إعادة صياغة لدستورها ومؤسساتها الرسمية وهي تبحث عن عقد اجتماعي جديد. إن تعزيز مفهوم المواطنة يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات من ناحية، ومن ناحية أخرى على دراسة العوامل الثقافية التي تباعد بين المواطنين كأفراد منتمين إلى جماعات. لذلك يجب العمل على تطوير ثقافة الحوار بين الثقافات والعمل على تعزيز التواصل بين الجماعات ومن دون الانتقاص من مركزية الانسان المواطن الذي هو الهدف الاساسي لمنطلق كل الحوار.

إن الدعوة لمثل هذا الحوار بين الثقافات لا تعني أن يقوم الحوار بين مندوبين عن هذه الثقافات كمندوب عن الشباب في حوار مع مندوب عن الفئة الأكبر سناً» أو مندوب عن الفئات النسائية مع مجموعات أخرى أو كأن يقوم ممثلين عن اقلية اثنية بالحوار مع اغلبيات معينة. فالحوار بين نوعين من ثقافتين اثنيتين هو غير الحوار بين ثقافتين طائفتين وهو غير الحوار بين ثقافتين وطنيتين وهكذا دواليك. فالحوار في جوهره هو ادخال الوعي حول ضرورة الاخذ بعين الاعتبار في اي قرار أو في أي سياسية عامة لهذه الاعترافات الثقافية بعيداً عن اعتماد نموذج واحد يتم استتساخه في كل الحالات. فلكل حالة حوارية ميزات وأصولها وأطرافها. وبالتالي لا بد من تحديد مفهوم الحوار بشكل عام. فالحوار في العالمين الاسلامي والعربي هو في نفس الوقت المبدأ العام الذي يذكر بالحل السلمي للنزاعات وهو كذلك وسيلة التواصل بين أطراف النزاع يتم من خلالها التخاطب. والحوار هو كذلك نمط حياة يكون واجبا» في كل الحالات قبل وأثناء وبعد بروز الصراع.

إن الحوار في الثقافة العربية التقليدية قائماً منذ ما قبل ظهور الاسلام وهو جزء من الواجب الديني والاخلاقي والمعنوي واللجوء إلى القوة هو ابغض الحلال كما اشارت اليه العديد من الايات القرآنية، وهناك ضرورة إلى إعادة ابراز هذه المفاهيم بحيث يتم إعادة تظهير آليات القرار كالمشورة والاجماع وربط هذه القرارات بمفهوم الحق والعدالة.

إن الإطار المطلوب لثقافة الحوار بين الثقافات هو إطار منهجي يعتمد بشكل عام، ويترك من ثم للمبادرات المجتمعية والوطنية الحرية لاعتماد السياسات الخاصة والعامه على هذا الاساس. وبالتالي يعطي المشروع المطروح من قبل اليونيسكو الخطوط العريضة لبعض الاولويات الاساسية التي من شأنها ان تحفز الدول المعنية على استكمالها بأولويات أخرى تعتمدها حسب حاجاتها.

ومن منطلق هذا التحليل، تغدو عملية اختيار المواضيع أو القضايا، خاصة الحريات الاعلامية، ذات اهمية خاصة. اذ من الحرية تاتي المساءلة والشفافية، ومنها تاتي امكانية التعبير عن نفسها، وهي تفترض حمايات دستورية قانونية من جهة وضمانات في الوعي الجماعي يغني المجتمع وتنوع ثقافي كعامل محفز لتطور المجتمع من جهة أخرى. وبالنتيجة تبرز أهمية بناء القدرات حول وسائل التعبير عن الحرية واهمية الصحافة والاعلام. وهي اليوم من الضروري ان تكون مترابطة ترابطاً وثيقاً مع احد مكونات المجتمع الا وهو مكون الشباب الذين بإمكانهم تطوير الموروث الثقافي السلبى وتحريره من التقليد الاعمى لوضعه في الاشكاليات المتعلقة بالحدثة. واهم هذه الاشكاليات هي المشاركة في الحوكمة واحترام الرأي الاخر خاصة عندما يكون هذا الرأي مبني على دعامة ثقافية.

أما الجامعات فهي تشكّل عبر حرمها المساحة المشتركة البديهية للتفاعل بين مكونات المجتمع من دون معوقات الموروث الثقافي. وبالتالي تضطلع الجامعة بدور التعريف على ثقافة احترام الرأي الآخر والتعريف على الثقافات المختلفة واحترام اراء الجماعات لبعضها البعض. يتم ذلك عبر المناهج وكذلك عبر تفعيل الحوكمة الطلابية ضمن الجامعة فيتعلم الطلاب مختلف وسائل حل النزاعات واصل الحوار فتصبح الجامعة الأداة الفضلى لتحويل المجتمع المتعدد الثقافات من حالة الخوف من الآخر إلى حالة ارساء الثقة المتبادلة.

إن استخلاص افضل التجارب من تاريخ هذه المنطقة عند مقارنة القضايا الحوارية يؤسس للاعتراف بالنضوج العميق لدى شعوبها حول ضرورة اللجوء إلى الوسائل السلمية عند بروز اي نزاع. وما يصح في العائلة يصح في الشأن العام. إن تكثيف هذا التراكم التاريخي من شأنه أن يعزز من خصوصية المنطقة العربية من دون ان ينتقص هذا الأمر من الالتزام العام بالقيم الانسانية المتعلقة بنبد العنف واعتماد الحوار في كل الاحوال. من هنا، لا بد من وضع برامج مدرسية وجامعية تربط ما بين عالمية المبادئ العامة وخصوصية التجارب المحلية بشكل لا يكون فيه هناك أي استتساب ثقافي بإسم الخصوصية ولا تعقيم ثقافي بإسم الكونية.

المرفق ٢: جدول الاعمال

اليوم الأول : 6 آذار/مارس 2012

الوقت	برنامج العمل
9:00 - 8:30	التسجيل
9:30-9:00	جلسة الافتتاح وكلمات الترحيب: <ul style="list-style-type: none"> • كلمة اليونسكو • د. حمد بن سيف الهمامي/المدير الإقليمي لمكتب اليونسكو في الدول العربية • كلمة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني • د. فهد السلطان/نائب الأمين العام • كلمة مؤسسة الفكر العربي • د. سليمان عبد المنعم/الامين العام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني نبذة عن المركز و ابرز الانجازات - د. فهد السلطان
11.00 – 10.00	الحلقة الأولى: تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات
	المتحدث الرئيسي: البروفسور سليم الصايغ ، وزير سابق
11.30 – 11.00	استراحة
12.45 – 11.30	الحلقة الأولى : تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات - تاب مناقشة ورقة المعلومات الأساسية
2.00 – 12.45	استراحة الغداء
3:30-2:00	الحلقة الثانية: دور الاعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات <ul style="list-style-type: none"> • الجلسة الأولى: دور الشباب في الاعلام المعزز لثقافة الحوار بين الثقافات - د. فرج الكامل
4:00 – 3:30	استراحة
5:30 – 4:00	الحلقة الثانية: دور الاعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات - تابع <ul style="list-style-type: none"> • الجلسة الثانية: وسائل الإعلام كجهة فاعلة في تعزيز الحوار بين الثقافات، السيد فادي الحلبي/السيد فراس الخطيب

اليوم الثاني: 7 آذار/مارس 2012

الوقت	برنامج العمل
9.00 – 10.30	الحلقة الثالثة : دور التعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات
	<ul style="list-style-type: none"> • الجلسة الأولى: موارد وادبيات تعزيز الحوار بين الثقافات د. محمد فاعور/السيدة ايما الاسدي
11.00 – 10.30	استراحة
11.00 – 12.30	الحلقة الثالثة : دور التعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات - تابع
	<ul style="list-style-type: none"> • الجلسة الثانية: البرامج الاكاديمية والشهادات المعتمدة في مجال ثقافة الحوار - د. ملك زعلوك
12.30 - 1.45	استراحة الغداء
1.45 – 2.15	جوقة الفيحاء - رسالة سلام من لبنان
2.15 - 4.30	الحلقة الرابعة : الجلسة الختامية
	<ul style="list-style-type: none"> • توصيات • إرشادات • رسائل • الملاحظات الختامية
4:30 – 6:30	اجتماع مجموعة العمل حول: القيم الإنسانية المشتركة - المشروع الرائد في لبنان

المرفق ٣: الاسئلة و المحاور المقترحة للنقاش

الحلقة الأولى - تأطير العمل على ثقافة الحوار بين الثقافات

- ما نقصد بالحوار؟ ثقافة الحوار؟ الحوار بين الثقافات؟ ما الذي يمكن إعتباره موضوع خلاف بين الثقافات؟
- هل القيم الأساسية تعيق البعد الثقافي للحوار؟
- ما هو الرابط بين الثقافة والنزاع؟ نزاع اجتماعي، سياسي أو عنفي؟
- هل تستطيع الثقافة وضع إطار للنزاع؟ هل يمكن للنزاع أن يكون مفيداً للحوار؟
- ما هو أثر الثقافة في حل النزاعات؟
- ما هو دور الهوية؟ الدين؟ التنمية؟ قضايا الحكم؟
- قضايا الحوكمة، وأهمها: حقوق الإنسان، الديمقراطية، التكنولوجيا، والشفافية، الدولة المدنية، المواطنة، والمشاركة في الحكم...؟
- هل باستطاعة الحوار أن ينجح في جميع مراحل النزاع المحتمل؟ ما قبل؟ خلال؟ ما بعد؟
- كيف يمكن عزل البعد الثقافي للصراع؟ النزاع المحتمل؟ وتحويل الصراع؟
- كيف نشخص المشكلة؟
- كيف نلزم الجهات المعنية الرئيسية في التحول من الوضع القائم؟
- كيف يتم تصميم مسار الحوار؟
- كيف يتم مأسسة تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات؟
- كيف يتم دمج النتائج على مختلف مستويات التنفيذ؟ الاجتماعي، السياسي أو الدستوري؟
- ما هو دور الجهات المعنية، أي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؟
- لماذا تعتبر مشاركة الشباب مهمة؟
- كيف يمكن تأمين المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في الحوار بين الثقافات؟
- هل يمكن لوسائل الإعلام أن تكون طرفاً مستقلاً في تعزيز الحوار بين الثقافات؟
- هل تعيق قلة المعرفة عن الموضوع و قلة الحصول على الموارد ذات الصلة عملية بتعزيز ثقافة الحوار؟
- كيف يمكن ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في الحوار بين الثقافات؟
- هل يجب مأسسة عملية التعليم؟ إذا كانت الإجابة نعم، إلى أي مدى؟ إذا لا، لماذا؟ ما هو البديل؟

الحلقة الثانية - دور الصحافة والاعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات

أ. دور الشباب والصحافة في تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات

- هل وسائل الإعلام الاجتماعية/الحررة معرفة بشكل واضح؟ هل باستطاعة أي مواطن أن يكون مسؤول في التعامل معها؟ من هو المواطن الصحفي؟ ما هي مجموعة قواعد السلوك المطبقة؟ هل يمكن لمفهوم المواطن الصحفي أن يكون متحصنا؟
- هل هناك إختلاف بين وسائل الإعلام الاجتماعية ومفهوم المواطن الصحفي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي؟
- كيف يمكن للصحافة أن تعكس حالة من التنوع الديمقراطي والثقافي في منطقتنا؟
- ما هي الوسائل المستقلة في صحافة الشباب؟
- ما هو مسؤولية الدولة، في حال وجود هذه المسؤولية، في تعزيز أو تشجيع صحافة الشباب؟
- الى اي مدى يمكن مأسسة صحافة الشباب ومفهوم المواطن الصحفي؟ وإلا ما هي وسائل تحقيق الإستدامة لها؟
- ما هي مسؤولية المؤسسات الإعلامية، في حال وجودها، تجاه معرفة وحماية وتعزيز الإعلام الشبابي؟
- كيف يمكن للجامعات كحاضنين لأفكار الشباب وخطط عملهم، وكمقدمين للنظم التعليمية، التعامل مع الشباب و صحافة الشباب؟
- ما هي أفضل الممارسات: في الجامعات؟ في وسائل الإعلام الاجتماعية؟
- هل هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية لتدريب الصحفيين الشباب؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي؟ إذا لا، لماذا؟
- ما هي معايير نجاح مشاريع مواقع التواصل الاجتماعي؟ مستقبل مواقع التواصل الاجتماعي ومفهوم المواطن الصحفي على ضوء التطورات التكنولوجية؟

ب. وسائل الإعلام كجهة فاعلة في تعزيز الحوار بين الثقافات

- هل هناك حاجة لوضع القواعد الأخلاقية التي تعكس القيم الأساسية؟
- كيف يمكن التعبير عن الفكر النقدي؟
- كيف ينظر إلى موضوع التسامح في ظل وجود ثقافات متعددة؟
- كيف يمكن لرجال الدين أن يلعبوا دورا في تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات؟ ما هي المخاطر المترتبة عن ذلك؟ وكيف يمكن التعامل معها؟
- ما هي أفضل وسائل الترويج في حملات الإعلام؟ في التلفزيون؟ في الراديو؟ في الإنترنت؟ في وسائل الإعلام الاجتماعية؟ المنشورات؟

- ما هو دور القطاع الخاص؟ دور الحكومات؟ المجتمع المدني؟
- هل هناك من ممارسات ناجحة في هذا المجال؟
- ما هي المبادئ التوجيهية الرئيسية؟
- ما هي معايير النجاح الرئيسية؟

الحلقة الثالثة - دور التربية والتعليم في تعزيز الحوار بين الثقافات

أ. دور الموارد في تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات

- هل هناك من منهج مبتكر لتعليم و تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات؟
- كيف يكتب كتاب التاريخ؟ هل يتم توافق حول مضمونه؟ هل هناك إحترام للإختلافات ضمن كتب التاريخ ؟ هل هناك وسائل أخرى لبناء الذاكرة الجماعية؟
- هل هناك حاجة لوجود كتاب للتربية المدنية ؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هي الضوابط والمعايير الموجودة على الصعيد المحلي/الإقليمي؟ من هي الجهات التي يجب أن تشارك في وضع مبادئ توجيهية للتربية المدنية؟
- هل هناك من نهج واضح أو ممارسات فعالة لتعزيز القيم الإنسانية المشتركة في مجال التربية والتعليم؟
- ما هي القيم الإنسانية المشتركة التي يمكن إعتبارها أساسية في تعزيز ثقافة الحوار ؟
- كيف يجب أن تتم عملية مسح الموارد المتعلقة بموضوع تعزيز الحوار بين الثقافات في المنطقة العربية ؟
- ما هي معايير اختيار الموارد الممكن مراجعتها و ترجمتها و تطويرها؟
- كيف يتم تحديد الخبراء العاملين في هذا المجال؟ ما هي معايير اختيارهم؟
- ما هي أفضل الممارسات الناجحة الموجودة في المنطقة؟

ب. دور الشهادات المعتمدة في تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات

- هل هناك حاجة لمرجع إقليمي مستقل يعمل على رصد وتطوير المعايير المعتمدة للبرامج أو المختصين في مجال تعزيز ثقافة الحوار بين الثقافات؟
- هل إعطاء صفة أكاديمية هو أمر مهم/ ضروري؟
- كيف تقيمون إنشاء مقاعد اليونسكو ضمن الجامعات في هذا المجال؟ هل ينبغي أن يقتصر على كل، بعض أو جميع البلدان المستهدفة في البرامج؟
- هل هناك حاجة لوضع خطة عمل وطنية لتدريب المختصين في هذا المجال؟ إذا كان الجواب نعم، منا هي الجهة المسؤولة عن التنفيذ؟
- ما هي حوافز الجامعات لإنشاء المناهج أو الصفوف المتعلقة في هذا المجال؟

الحلقة الرابعة - الجلسة الختامية

- ما هي الرسائل الأساسية التي يجب أن تتضمنها التوصيات؟
- هل تعتقد أن التمويل لهذا المشروع الرائد هو مناسب؟ لماذا؟
- هل هناك بعض المؤشرات أو المنهجيات التي يمكن استخدامها لتقييم تأثير هذه الأنشطة؟
- ما هي العوامل التي تكفل إستدامة أنشطة المشروع؟
- ما هي النجاحات الرئيسية الثلاث المتوقعة لهذا المشروع؟
- ما هي المخاطر الرئيسية الثلاث التي يجب تجنبها في هذا المشروع؟
- هل لديك أي فكرة عن كيفية متابعة نتائج هذا الاجتماع لاحقاً؟